البرازيل...تجربتها في مكافحة الفقر، وأهم الدروس المستفادة

أ. عبد الحميد قطوش

جامعة فرحات عباس – سطيف1

guettouche82@yahoo.fr

الملخص:

تضمنت هذه الدراسة عرضا لأهم ما قامت به البرازيل في تجربتها من أجل مكافحة الفقر، فرغم شساعة مساحتها وإختلاف الطبقات المكونة لنسيجها الاجتماعي إلا أنها حققت قفزة نوعية في هذا المجال، حيث قامت الحكومة البرازيلية وعلى رأسها رئيس البلاد لولا إيناسيودا سيلفا بتنفيذ سياسة محكمة تتضمن العديد من البرامج التي من شأنها تجاوز عقبات هذه الظاهرة، هذه البرامج تمثلت في تنفيذ برنامج للتقشف، تغيير سياسات الإقراض، التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن، التوسع في الصناعة، تنشيط قطاع السياحة، بالإضافة إلى الطرق المباشرة لحل مشكلة الفقر (الإعانات الاجتماعية)، وقد استطاعت البرازيل خلال الفترة 2003 – 2009 وهي فترة حكم لولا داسيلفا من تحقيق عدة إنجازات أهمها تخفيض نسبة الفقر إلى حوالي الثلثين. هذا النجاح في تنفيذ البرامج تحكمه عدة عوامل أهمها، ثقة الشعب البرازيلي في حكومته، الإعتماد على المشاركة الشعبية في تنفيذ البرامج، توافر عنصري الشفافية والمساءلة، وجود مناخ يتسم بالديمقراطية، العمل على مكافحة الفساد، وهي ما تمثل في مجملها أهم مؤشرات الحوكمة، وما يؤكد فعلا أن نسبة الفقر تراجعت بشكل ملحوظ بالبرازيل هي الإحصائيات المستقاة من أهم الهيئات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي والأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفقر، التجربة البرازيلية، مؤشرات الفقر، مؤشرات الحوكمة.

Abstract :

The study includes a presentation of what Brazil did in its experience to fight poverty. Although its huge area and the different social classes, it makes a giant leap in this field. The Brazilian government, led by the country's president Lula Ignacio da Silva, fulfilled a constricted policy includes many programs which would overcome the obstacles of the phenomenon. For instance, austerity programs, changing loan policies, expansion of agriculture and extraction of oil and minerals, expansion of industry, tourism sector stimulation. In addition, the direct ways to settle the problem of poverty (social assistance). Brazil, during the period between 2003_ 2009 under Lola Da Silva ruling, has already been able to fulfil several achievements, most importantly reducing the poverty ratio to the two thirds. This success in executing programs is due to many factors; the most important of them are: People's confidence in its government, basing on the participation of people in programs executing, the availability of transparency and accountability, the existence of democracy, fighting corruption, which entirely represent the important Governance indicators. Moreover, what really confirms the decrease in poverty ratio in a remarkable way in Brazil are the statistics obtained from the most important international bodies particularly the International Bank and the United Nations.

Key words**:** *fight poverty, Brazilian experience, poverty indicators, Governance indicators.*

تمهيد:

يعتبر الفقر صورة من صور الاختلاف الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة. حيث ارتبط مفهومه بشكل مباشر باحتكار البعض على جانب أكبر من الموارد المتاحة على حساب الآخرين، ونظرا لكونه ظاهرة معقدة ومتشابكة فقد تعددت التعاريف الخاصة به، وهذا حسب الزاوية التي ينظر بها لهذه الظاهرة وكذلك حسب التوجه الاديولوجي لكل باحث في تعريفه للفقر، فمنهم من عرفه حسب الفكر الإسلامي ومنهم من عرفه حسب الفكر الوضعي، هذا الأخير تعددت تعاريفه تبعا لاتجاه الزاوية التي ينظر بها للفقر، فهناك الاتجاه الذاتي، الاتجاه الاجتماعي والاتجاه الموضوعي. وقد أوجد بعض الباحثين معايير لقياس هذه الظاهرة علها تمكننا من اكتشافها ومحاولة ايجاد الحلول الكفيلة بعلاجها قبل تفاقمها.

والمتتبع للنظام العالمي الجديد - الذي جاء ليدعم مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان واستقر في ظله مبدأ التدخل الإنساني - يجد أنه جاء أيضاً ليشهد اتساع مساحة الفقر في العالم، الأمر الذي يضع علامات استفهام كبيرة حول البنود الرئيسية التي تتضمنها أجندة النظام العالمي الجديد، إذ أنه لا يمكن الوفاء في ظل تصاعد موجة الفقر بالحاجات الأساسية لنسبة كبيرة من سكان العالم المعاصر. وقد ظهرت في إطار مكافحة الفقر نماذج وتجارب مختلفة في العالم، ولكننا لا يمكن أن نسلم بحتمية نجاح هذه التجارب، بدليل فشل برامج التسوية التي يضعها صندوق النقد الدولي، والتي إذا ما طبقت خربت الاقتصاد، وهذه البرامج مطبقة في أكثر من 100 بلد من العالم الثالث وأوروبا الشرقية، ومع ذلك فقد قامت

تجارب كثيرة ناجحة في مجال مكافحة الفقر، ظهرت فيها كثير من النتائج الإيجابية، من بين هذه التجارب التجربة البرازيلية.

حققت البرازيل في الفترة مابين 2003 إلى يومنا هذا واحدة من أكبر المفاجآت على الصعيد العالمي في المجال الإقتصادي، حيث أصبحت تحتل مكانة إقتصادية كبرى بإعتبارها واحدة من أكبر عشر دول قوة في العالم إقتصاديا، وليس ببعيد عن تلك الفترة فخلال سنة 1999 كانت البرازيل تعاني من إضطرابات سياسية ما جعلها على وشك الانهيار إقتصاديا، حتى أن صندوق النقد الدولي رفض إقراضها 30 مليار دولار بناءا على طلب تقدم به الرئيس البرازيلي أنذاك كاردوسو في جويلية 2002، حيث أن سبب الرفض كان يتجلى في إنعدام الثقة في سداد هذا القرض بسبب ماتعيشه البرازيل من أوضاع إقتصادية متردية خاصة للطبقات الفقيرة، لكن خلال سنوات قليلة من ذلك أصبح الصندوق مدينا للبرازيل بحوالي 14 مليون دولار. وفي مارس عام 2013 أعلن وزير المالية البرازيلي غويدو مانتيغان أن بلاده حققت خلال سنة 2011 نموا بنسبة 2,7%، في وقت حقق فيه الإقتصاد البريطاني 0,8%، لتصبح البرازيل بذلك سادس أكبر إقتصاد في العالم. كما شهدت معدلات الفقر خلال هذه الفترة تراجعا كبيرا، فحسب إحصائيات البنك الدولي التي يقوم بها كل عام فإن نسبة الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولارين يوميا وصل إلى 6,8% عام 2012 بعدما كان 20,3% سنة 2001، كما أن نسبة الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا إنتقل من 10,2% سنة 2001 ليصل إلى 3,8% عام 2012.

والسؤال الذي يمكن أن يتجلى لنا مما سبق هو:

- ما هي أهم العوامل التي ساهمت في نجاح التجربة البرازيلية لمكافحة الفقر؟ وما الذي يمكن أن تستفيد منه الدول النامية وخاصة الجزائر من هذه التجربة التنموية المميزة؟

أولا- مفاهيم أساسية حول الفقر

يعد الفقر من القضايا الأساسية التي احتلت مكانة معتبرة في حيز الانشغال العالمي والبحث العلمي وإن تباينت اهتمامات الباحثين بين معرفة المشاكل المترتبة والناتجة عن هذه الظاهرة، وفي هذا الإطار سنحاول الإحاطة بداية بأهم المفاهيم المرتبطة بالفقر، من خلال تعريفه تصنيفاته وأسبابه.

1- تعريف الفقر

سوف نتعرض في هذا الجزء للتعريف اللغوي للفقر، ونستعرض تعريفاته الاصطلاحية الهامة، بالإضافة إلى التعرض لأنواعه.

1-1- التعريف اللغوي للفقر:

أ- التعريف الأول: "الفَقْرُ والفُقْرُ ضد الغنى مثل الضَعْفِ والضُعْفِ، وقدر ذلك أن يكون له ما يكفي عياله، والجمع فقراء، والأنثى فقيرة من نسوة فقائر"[1].

ب- التعريف الثاني: "الفقر: الحاجة، وفعله الافتقار، والنعت فقير. سُئِلَ أبو العباس عن تفسير الفقير والمسكين فقال: قال أبو عمرو بن العلاء فيما يروي عنه يونس: الفقير الذي له ما يأكل، والمسكين الذي لا شيء له، وروى إبن سلام عن يونس قال: الفقير يكون له بعض ما يقيمه، والمسكين الذي لا شيء له، ويروى عن خالد بن يزيد أنه قال: كأن الفقير إنما سُمِّيَ فقيرا لزمانةٍ تصيبه مع حاجة شديدة تمنعه الزمانة من التقلب في الكسب على نفسه فهذا هو الفقير"[2]، "والفقير هو الذي يجد الشيء اليسير الذي لا يكفيه، والمسكين أحوج منه لأنه لا يملك شيئا، ويوضح ذلك قوله عز وجل في الآية 16 من سورة البلد: ((أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ))، أي أن الحاجة بلغت به إلى أن لصق بالتراب من غير حائل بينه وبينه"[3]. كما أن هناك رأي آخر فيما يخص الفرق بين الفقير والمسكين وهو أن الفقير هو الأشد حاجة من المسكين، حيث إستدل أصحاب هذا الرأي بما جاء في الآية 79 من سورة الكهف: ((أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ))، فالمسكين أحسن حالا من الفقير لأنه يعمل أو يحترف حرفة ما.

ج- التعريف الثالث: "الفقير معناه المفقور الذي نزعت فقره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر، فلا حالَ هي أَوْكَدُ من هذه"[4]. لما خلق الله عز وجل الإنسان خلق معه اثنان وثلاثون فقرة تجعله واقفا ومستويا لا يمكنه الحركة إلا بهم، فكلما فقد فقرة كلما تضاءلت آماله في الحركة، إلى أن يفقد حدا معينا لا يمكنه عندها الحركة مطلقا، وهذا ما يمكننا إسقاطه على حال الفقير، فالفقراء ليسوا في درجة واحدة فهناك الفقر النسبي وهناك الفقر الشديد وهناك الفقر المطلق، وبين كل درجة من هذه الدرجات هناك درجات أخرى تختلف بحسب مستوى المعيشة، فكلمة فقير إذن هي المصطلح المناسب والأمثل للتعبير عن هذه الفئة.

2-1- التعريف الاصطلاحي للفقر:

1-2-1- تعريف الفقر في الفكر الإسلامي:

أ- التعريف الأول: ذهب المالكية إلى أن: "الفقير هو من لا يملك قوت عامه، سواء كان لا يملك شيئا أو يملك دون قوت العام"[5].

ب- التعريف الثاني: ذهب الشافعية إلى أن: "الفقير هو الذي لا مال له ولا كسب يقع منه موقعا"[6].

ج- التعريف الثالث: ذهب الحنفية إلى أن: "الأولى أن يفسر الفقير بمن له ما دون النصاب، أخذا من قولهم يجوز دفع الزكاة إلى من يملك ما دون النصاب"[7].

د- التعريف الرابع: جاء في فتاوى ابن تيمية: "تنازع العلماء هل الفقير أشد حاجة أو المسكين أو الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل على ثلاثة أقوال لهم واتفقوا على أن من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فإنه يعطى ما يكفيه سواء كان لبسه لبس الفقير.. أو لباس الجند والمقاتلة أو لبس الشهود أو لبس التجار أو الصناع أو الفلاحين، فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الأصناف بل كل من ليس له كفاية تامة من هؤلاء مثل الصانع الذي لا تقوم صنعته بكفايته والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايته .. فكل هؤلاء مستحقون"[8].

هـ- التعريف الخامس: "الفقير هو كل من ليس لديه ما يكفيه أو ليس لديه حد الكفاية، وهذا الحد يختلف باختلاف ظروف المجتمعات ومستويات المعيشة، فقد يكون في وقت من الأوقات يقدر بما دون نصاب الزكاة، وقد يقدر في وقت آخر بما يساوي قوت عام وهكذا"[9].

انطلاقا من الآراء السابقة يمكن صياغة تعريف للفقر في الفكر الإسلامي بأنه انعدام القدرة على تحقيق حد الكفاية.

2-2-1- تعريف الفقر في الفكر الوضعي:

إن المتتبع لتعريف الفقر يلاحظ أنه لم يضبط له تعريف محدد وشامل، وهذا راجع إلى تعدد وتباين وجهات نظر الكتاب والمهتمين بهذا الموضوع، وسوف نتطرق لتعريف الفقر من خلال:

أ- تعريف الفقر حسب الاتجاهات:

هناك ثلاث اتجاهات عرفت الفقر كما يلي:

أ-1- الاتجاه الذاتي: يعرف الفقر وفقا لهذا الاتجاه على أنه رأي يقدمه الفرد على نفسه إن كان ينتمي لطبقة الفقراء أم لا، وما يعاب على هذا التعريف أنه لا يعتمد على معايير موضوعية في تقدير حالة الفرد هل هو فقير أم لا، مما أفقده أهميته الواقعية.

أ-2- الاتجاه الاجتماعي: يعرف الفقير وفقا لهذا الاتجاه على أنه كل فرد يستفيد من مساعدة من طرف الحكومة، لكن ما يعاب على هذا التعريف هو أنه يعتبر كل من هو غير مستفيد من إعانة حكومية ليس فقيرا، حتى ولو كان في الواقع فعلا فقير.

أ-3- الاتجاه الموضوعي: فالفقر من منظور هذا الاتجاه يعني عدم القدرة المادية على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. يركز هذا الاتجاه على دراسة الفقر اعتمادا على مؤشرات واضحة حددها برنامج الأمم المتحدة للتنمية هي: [10]

- مؤشر الدخل: وفقا لهذا المؤشر يمكن تعريف الفقر بأنه حالة عدم الحصول على دخل يؤمن للإنسان الغذاء اللازم فقط لبقائه على قيد الحياة، ويتفق هذا المؤشر مع مؤشر حد الكفاف في الفكر الإسلامي.

- مؤشر الحاجات الأساسية: وفقا لهذا المؤشر يمكن تعريف الفقر بأنه الحرمان من وسائل الإشباع المادية اللازمة للوفاء بالقدر الأساسي المقبول من الحاجات الإنسانية، من غذاء، كساء، تعليم وعلاج... وغيرها من الحاجات الأساسية التي يتعين على الشخص أن يحصل عليها وإلا قيل عنه فقير، ويتصف هذا النوع من الفقر بأنه يشعر الإنسان بالحاجة الضرورية ولكنه لا يهدد حياته، عكس النوع الأول، وهو الفقر المدقع، الذي يهدد حياة الإنسان.

- مؤشر القدرة: وفقا لهذا المؤشر يمكن تعريف الفقر بأنه عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر مثل المستوى التعليمي ومستوى الصحة، ومستوى الدخل وغيرها من القدرات التي تمكن صاحبها من التغلب على الفقر، فواضعوا هذا التعريف لم ينظروا إلى الفقر من ناحية واقع الفقير أو آثار الفقر وإنما نظروا إليه من زاوية العوامل المسببة له.

ب- تعريف الفقر حسب التنمية البشرية:

جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1997 أن الفقر هو "الحرمان من الفرص والخيارات الأساسية للتنمية البشرية لعيش حياة طويلة وصحية ومريحة، والتمتع بمستوى لائق من الحياة والحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين"[11]. يعني هذا أن الفقر لابد من النظر إليه من جميع الزوايا، وليس من زاوية الدخل وحده فقط، "ولهذا السبب فإن تقرير التنمية البشرية لعام 1997 قدم مؤشر الفقر البشري في محاولة لجمع المزايا المتباينة من الحرمان للأفراد لغرض الوصول إلى حكم متكامل حول إطار الفقر ومداه في أي مجتمع. فالفقر هو أكثر من مجرد قياس الدخل وحده، لذلك فإن مؤشر الفقر البشري يستخدم مؤشرات أساسية متعلقة بالحرمان، وقصر الحياة، ونقص التعليم الأساسي، ونقص المستوى المعاشي، وتدني المقدرة للوصول إلى الموارد الخاصة والعامة"[12].

ج- التعريف الضيق والواسع للفقر:

ج-1- التعريف الضيق للفقر:

يركز هذا النوع من التعاريف على الجانب الكمي فقط، والمتمثل أساسا في نقص الدخل الفردي وعدم كفايته في تلبية مختلف الاحتياجات الأساسية. ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

- التعريف الأول: "الفقر هو حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، وبمفهوم مبسط للفقر يعتبر الفرد أو الأسرة يعيش ضمن إطار الفقر إذا كان الدخل المتأتي له غير كاف للحصول على أدنى مستوى من الضروريات للمحافظة على نشاطات حياته وحيويتها"[13].

- التعريف الثاني: "الفقر هو الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة"[14].

- التعريف الثالث: "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة"[15].

- التعريف الرابع: "الفقر هو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية سواء في ذلك الأفراد أو الشعوب"[16]، وهذا التعريف وضع معيارا فاصلا بين الفقر والغنى يتمثل أساسا في إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية.

ج-2- التعريف الواسع للفقر:

يركز هذا النوع من التعاريف على أن الفقر لا يمكن اعتباره نقصا في الدخل الفردي وعدم كفايته في تلبية مختلف الاحتياجات الأساسية فقط، بل هو أوسع من ذلك، فهو يعبر على قصور القدرة الإنسانية التي تتسع لتشمل حقوق المواطنة أيضا، وحسب أمارتيا سن (Amartya Sen) فإنه فسر القدرة الإنسانية بأنها "حرية الأشخاص بالتمتع للوصول إلى نوع من الحياة اللائقة مثل الوظائف الاجتماعية، وتعليم وصحة أفضل، وطول عمر"[17]، وقد إعتبر سن أن "حياة الشخص كتوليفة من الأفعال والحالات أو النشاطات التي تتفاوت مع جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية، فضلا عن أهمية المواطنة في الانتفاع من الفرص الاقتصادية"[18]. ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

- التعريف الأول: الفقر هو "فقدان القدرات الإنسانية عن تحقيق مستوى من الرفاهية الإنسانية المستحقة للإنسان، من بينها الاستمتاع باحترام الذات، وضمان حقوق المواطنة من خلال المشاركة الفاعلة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقدرة على التأثير فيها"[19].

- التعريف الثاني: الفقر هو "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والمقدرات والخيارات والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق من الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية"[20].

- التعريف الثالث: "الفقر يشمل تلك العوامل التي تعزز تحكم الفرد على الموارد كالحفاظ على الصحة الجيدة والقدرة على القراءة والكتابة"[21].

من خلال ما سبق من تعريفات للفقر يتبين أنه لا يوجد تعريف موحد وهذا راجع لاختلاف الزوايا التي ينظر بها لهذه الظاهرة، غير أننا يمكن أن نعطي تعريفا شاملا وعاما للفقر بأنه:

حالة من الحرمان بشقيه المادي والمعنوي، فالمادي يتمثل أساسا في مستوى الدخل إذا كان لا يكفي لتلبية أدنى الاحتياجات والمتطلبات الضرورية التي تبقي الفرد على قيد الحياة، بالإضافة إلى انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الوضع الصحي والتعليمي والسكني، أما الشق المعنوي فيتمثل أساسا في التهميش بكل صوره كالحرمان من الحقوق الإنسانية والتمثيل السياسي والحرمان الثقافي...إلخ.

2- أنواع الفقر:

لقد حاولت العديد من الدراسات والبحوث أن تضع أنواعا محـــددة لظاهــرة الفقــر، غيـــر أنهــا اختلفت حسب أسس التصنيف، كما يلي:

2-1- أنواع الفقر حسب درجات الفقر:

أ- الفقر المدقع: وهو الحالة التي يكون فيها الدخل المتاح للإنسان غير كاف لإشباع حاجاته الأساسية من الغذاء فقط، وهذا قصد تأمين عدد من السعرات الحرارية التي تجعله قادرا على مواصلة حياته.

ب- الفقر المطلق: وهو الحالة التي يكون فيها الدخل المتاح للإنسان غير كاف لإشباع الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية (اللباس والتعليم والصحة والسكن).

ج- فقر الرفاهية: وهو الحالة التي تفتقر فيها بعض الفئات الاجتماعية إلى المنجزات الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة مقارنة ببعض الفئات الاجتماعية الأخرى التي تتمتع بهذه المنجزات، حيث أننا نجد هذا النوع من الفقر بدرجة كبيرة في المجتمعات المتطورة.

2-2- أنواع الفقر حسب العوامل المسببة للفقر:

أوردت بعض الدراسات أنواع أخرى للفقر والتي صنفت حسب العوامل المسببة للفقر، إذ قسم الفقر إلى نوعين رئيسيين هما: (22)

أ- فقر التكوين: حيث يمثل هذا النوع مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية أو الافتراضيــة كالعوامــل البيولوجيــة / الفسيولوجيــة، والتي في مقدمتهــا العــوق البدنـــي والعقلـــي والنفســـي بأشكالـــه المختلفة، والتي تمثل قصوراً في القدرات الشخصية للأفراد، والعوق الاجتماعي – النفسي ممثلاً في الأنوثة مقارنة بالذكورة، والشباب مقارنين بالأطفال وبكبار السن، والجماعات الفرعية مقارنة ببعضها أو بالمجتمع السياسي/الدولة.

ب- فقر التمكين: وهو النوع الذي يعتبر فقر مؤسسي، يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية إحتياجات الناس أو – وهو المهم – تفعيل قدراتهم المتاحة أو الممكنة وحثهم على إستثمارها.

2-3- أنواع الفقر حسب التصنيفات النسبية والمجالية:

هناك تصنيفات أخرى للفقر نذكر منها:

أ- الفقر المطلق والفقر النسبي: حيث يعتبر الفرد فقيرا وفقا للنوع الأول إذا كان دخله يقل عن حد معين يمثل خط الفقر المطلق يحسب وفقا للحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع والخدمات المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية، في حين يعتبر الفرد فقيرا وفقا للفقر النسبي إذا كان دخله يقل عن حد معين يمثل نسبة معينة من متوسط الدخل في البلد.

ب- الفقر الثابت والمؤقت: الفقـر الثابت هو الفقر المستمر المرتبط بحالة الحرمان الدائمة في الحالات العادية، أما الفقر المؤقت فهو الناتج عن ظرف إستثنائي يزول بزوال ذلك الظرف، كحدوث أزمة اقتصادية أو سياسية أو أمنيـة عابرة أو الكوارث الطبيعية، وعادة ما يتم تجازه من خلال التكافل والتضامن.

ج- الفقر الاقتصادي: هو الحالة التي يفتقد فيها الفرد القدرة على تحصيل الأموال والتملك والاستهلاك...إلخ.

د- الفقر الإنساني: هو الحالة التي يفتقد فيها الفرد القدرة على تحسين الجوانب المرتبطة بمعيشته والتي تشمل الغذاء والصحة والتعليم والسكن والحصول على مياه آمنة...إلخ.

هـ- الفقر السياسي: هو الحالة التي يفتقد فيها الفرد الحرية والحقوق الأساسية التي تجعله فردا فاعلا في مجتمعه، كحقوق الإنسان والمشاركة السياسية...إلخ.

و- الفقر السوسيوثقافي: هو الحالة التي يفتقد فيها الفرد القدرة على المشاركـــــة في جميــع التظاهرات الثقافيــة المرتبطة بالهويــة والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

ز- الفقر الوقائي: هو الحالة التي يفتقد فيها الفرد القدرة على مواجهة جميع أشكال الصدمات التي قد يتعرض لها، سواء كانت اقتصادية أو خارجية.

3- أسباب الفقر:

تعددت واختلفت أسباب الفقر تبعا لنوع النظام الاقتصادي، حيث يرى النظام الرأسمالي أن الفقراء هم السبب في فقرهم، لأنهم لم يبذلوا الجهد الكافي، وفضلوا الكسل والقعود بدل العمل والإنتاج، أما النظام الاشتراكي فيعتبر الأغنياء هم السبب، فاستحواذهم على الثروة واستثمارهم بها وحرمان الآخرين منها هو الذي يزيد من مشكلة الفقر، أما في النظام الإسلامي فإن مشكلة الفقر ترجع إلى أسباب خلقية (ربانية) وأسباب أخلاقية، فالأسباب الخلقية تتمثل أساسا في سببين أحدهما التفاوت بين البشر من ناحية القدرات والمواهب والذكاء، وهو ما اقتضته شريعة وحكم الله عز وجل من أجل التعاون والتكامل في الإعمار والخلافة والإكثار من الخير والتقليل من الشر، والسبب الآخر هو الابتلاءات والمصائب، أما الأسباب الأخلاقية فتتمثل أساسا في عجز الإنسان وكسله وكذلك ظلمه وتعديه على الآخرين بأكل حقوقهم والتضييق عليهم في الرزق واستعبادهم واستغلالهم، وتعديه على البيئة بإفسادها وتلويثها واستخدامها استخداما جائرا.

وعلى العموم يمكن أن نرجع أسباب الفقر إلى: [23]

3-1- أسباب سياسية: كالحروب وتأثيرها على مستوى معيشة الفرد، فهي تؤثر على النشاط الاقتصادي، وعلى الموارد من خلال الحصار الذي تفرضه الحروب على الشعوب، وكمثال على ذلك ما عاشته المنطقة العربية من حروب ولعل أبرزها وأقدمها الحروب العربية الإسرائيلية، بالإضافة إلى الحرمان من التمثيل والمشاركة في الحياة السياسية وإدارة المؤسسات المحلية.

3-2- أسباب اقتصادية: تتعلق بانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتدني الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التي تؤثر على أفراد المجتمع وتؤدي إلى عدم الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تساعد في رفع المستوى الاقتصادي للمجتمع، مثلا: عدم استغلال البترول استغلالا جيدا، وتأخر الزراعة والصناعة، مما يؤدي إلى إفقار البلد اقتصاديا، فقد شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة ثلاث أزمات متوالية أحدثت تصدعا كبيرا في البنية الاقتصادية العالمية وأفرزت عدة نتائج سلبية أدت إلى ارتفاع حدة الفقر في العالم، بدأت بالارتفاع القياسي لأسعار الطاقة، تلتها أزمة الغذاء العالمية خاصة الحبوب، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ مطلع العام 2008، وما زالت انعكاساتها السلبية مستمرة على معظم دول العالم وبصفة خاصة الدول النامية منخفضة الدخل، بالإضافة إلى ظاهرة العولمة التي أدت إلى تركيز الثروة والتجارة العالمية في الدول المتقدمة، كما كان لتجاهل الدول الصناعية الكبرى لظاهرة الاحتباس الحراري وامتناعها عن التوقيع على الاتفاقيات العالمية للحد من انبعاث الغازات السامة الأثر السلبي على البيئة من خلال حدوث الجفاف، التصحر، الأعاصير، ارتفاع درجة حرارة الأرض،...الخ، وجميعها أدت بدورها إلى ارتفاع مستوى الفقر في العالم.

3-3- أسباب اجتماعية: والمتمثلة في كثافة المجتمعات والمبادئ التي تقوم عليها، ظهور النظام الطبقي والتمايز بينها مما يؤدي إلى عدم المشاركة الفعلية بين أفراد المجتمع، كما تعتبر البطالة من أحد أهم الأسباب الرئيسية لإنتشار الفقر، وبالتالي فإن إيجاد الوظائف هو السبيل الوحيد للقضاء عليه.

ثانيا- عرض التجربة البرازيلية، نتائجها وأهم ما يستفاد منها:

1- لمحة عامة حول البرازيل وتاريخها السياسي:

تشغل البرازيل نصف مساحــة قــارة أمريكا الجنوبيــة حيث تبلغ مساحتها حوالي 8,5 مليون كلم2، وهي تعتبر بذلك خامس أكبر دول العالم مساحة، تطل من جهة الشرق على المحيط الأطلسي بساحل طوله 7500 كلم، كما أن لدى البرازيليين خبرة بكافة شعوب أمريكا الجنوبية، فإذا ما استثنينا الشيلي والإكودور فإن كافة دول أمريكا الجنوبية لها حدود مشتركة مع جمهورية البرازيل الإتحادية، إذ يحدها من الشمال كلا من فنزويلا وسورينام غويانا الفرنسية وهو إقليم

خاضع للسيادة الفرنسية عبر البحار، ومن الشمال الغربي كولومبيا، وتجاورها بوليفيا والبيرو من الجنوب الغربي، أما من الجنوب فتحدها كلا من الأرجنتين والأوروغواي والبرغواي.

إختلف الباحثون في أصل تسمية البرازيل، حيث أن هناك من يرجعها إلى أنها برتغالية إسبانية الأصل لكلمة براسيل وهو نوع من الأشجار ذات الجذوع الحمراء والبنية والتي وجدها المستكشفون على شواطئ العالم الجديد مشابهة لأشجار المنطقة المدارية في جزر غرب إفريقيا، والتي كانت تستخدم لإستخراج الأصباغ الحمراء والبرتقالية، ويرجع آخرون الإسم إلى جزر أسطورية في المحيط الأطلسي كانت تقع في مكان ما غرب الساحل الأيرلندي وعرفتبإسم " هي برازيل *HyBrazil* " والتي تعني " أرض العظمة والقوة والجمال "، وعلى هذا النحو جاء وصول البحارة والمستكشفين البرتغال إلى العالم الجديد بمثابة تحقيق حلم الوصول إلى تلك الجزر الخرافية التي طالما خلبت ألباب المغامرين، ويذهب فريق ثالث بالتسمية إلى كلمة " بريس *Bress* " وتعني" المبارك " في لغة الشعوب السلتية (غرب أوروبا)، ومن ثم فهذه البلاد " أرض مباركة ".

تلقب البرازيل بأرض المياه، فنهر الأمازون هو أهم معلم طبيعي بلا منازع ليس فقط في البرازيل لكن بل في نصف الكرة الغربي على الإطلاق، فهذا الحوض النهري العظيم أحد أطول وأغنى الأنظمة النهرية وأكثرها كثافة وحملا للمياه.

يتألف سكان البرازيل من 54% من البيض (ذوي الأصول البرتغالية والإيطالية والهولندية والألمانية والإسبانية والبولندية)، و39% من ذوي البشرة البنية والذين ينقسمون بدورهم إلى الملاتو (سلالة ناتجة عن تزاوج البيض والأفارقة)، والكابوكلوز (سلالة ناتجة عن تزاوج البيض والهنود الأصليين)، والكافوكوز (سلالة ناتجة عن تزاوج الهنود الأصليين والأفارقة)، و6% من السود (أحفاد الأفارقة الذين جلبوا قسرا)، و1% من أصول آسيوية وعربية وغيرهم، أما عدد السكان الأصليين الذين بقوا على نقائهم ولم يختلطوا بأي من الشعوب القادمة يصل إلى نحو 200 ألف نسمة أي ما يعادل 0,1% من إجمالي السكان، لكن رغم ذلك إلا أن المجتمع البرازيلي بقي متجانسا.

ظهرت البرازيل كوحدة سياسية مع بداية الاستعمار البرتغالي للعالم الجديد، وبالتحديد منذ ظهور بيدروألفاريس كابرال في عام 1500م، ضمن حملات ما عرف بإسم " إستكشاف العالم الجديد "، ومنذ ذلك التاريخ ولأكثر من ثلاثة قرون ستبقى البرازيل مستعمرة برتغالية تخضع لحكم الملك البرتغالي عبر حاكم عام.

في عام 1889 قاد الجيش إنقلابا عسكريا تم من خلاله الإطاحة بالملكية وإعلان قيام الجمهورية البرازيلية، حيث دخلت البرازيل مرحلة سياسية وإقتصادية وإجتماعية طويلة وحرجة من الإستبداد لم يكتب لها النهاية إلا خلال سنة 1974م عندما تم التحول التدريجي عن النمط الاستبدادي قصد الإنتقال إلى الحكم المدني المؤسسي الديمقراطي الذي ترسخت معالمه مع الحكومات المدنية التي تولى فيها البلاد شخصيات سياسية منذ 1985 إلى يومنا هذا.

2- طبيعة الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية خلال الفترة 1950 – 2002:

" تميزت الفترة من 1950 وحتى 1980 بتبني سياسة التصنيع عوضا عن الإستيراد، وإتبعت الحكومة سياسة الحمائية والدعم الشعبي وبعضا من المشاركة المباشرة في المشروعات المملوكة للدولة من أجل دعم التصنيع في البلاد، فعلى سبيل المثال شهدت تلك الفترة تشكيل شركة النفط البرازيلية بتروبراس *Pitrobras* في عام 1954، ومنحتها الدولة حقوق إحتكار التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره، وفي المقابل سمحت الدولة لشركات التكرير الخاصة بالاستمرار في العمل لكن دون أن تتوسع في أنشطتها، ومن 1950 حتى 1980 نما الاقتصاد البرازيلي بمعدلات عالية جدا، ونوع هذا الاقتصاد من قاعدته الصناعية، غير أن هذه القاعدة تميزت أيضا بندرة في رأس المال، وتقادم وإنهاك أدواتها التقنية، وهو ما تطلب دعما من الدولة أو من قبل مستثمرين من الخارج من أجل مواصلة التنمية "[(24)].

وتميزت فترة السبعينات من القرن العشرين تبني سياسات رأسمالية دافعت فيها عن مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات دون الإكتراث نهائيا بالطبقات الفقيرة، وقامت بدور حامي البلاد من الوقوع في خطر الشيوعية وتكرار النموذج الكوبي، وشكلت تحالفا قويا مع الرأسمالية الوطنية والإدارة الأمريكية، كما استمرت في تشجيع الاستراتيجية التي إعتمدت على الديون كأحد الركائز الأساسية، والتي نقلت عبء النمو المرتفع إلى الأجيال اللاحقة،

وأصبح هذا الدين مرهقا خاصة حين ضربت أزمة الديون اقتصاد البلاد في الثمانينات. وشهدت مرحلة الثمانينات بالإضافة إلى الدخول في أزمة الديون محاولات للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة كما شهدت تراجعا في معدلات النمو.

أما فترة التسعينات فقد شهدت تراجع الجيش تراجعا مطلقا عن الحياة السياسية وأنهى الانتقال السلمي والتدريجي للسلطة لصالح المدنيين، حيث تعاقبت خلال هذه الفترة حكومات مدنية منتخبة من طرف الشعب، وقد انتهجت هذه الحكومات سياسات إقتصادية رأسمالية، حيث تبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق الحرة والخصخصة والتحرير الاقتصادي كما هو الحال في العديد من دول العالم الثالث التي اتبعت توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين، وقد نتج عن تطبيق هذه السياسات تقدم في مؤشرات الاقتصاد الكلي (فمثلا بلغ الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو قدره 1,9% سنويا)، غير أن هذا التقدم لا يعني بالضرورة نموا حقيقيا في الاقتصاد والإنتاج ولا يعني تقدما حقيقيا في مستوى دخل الأفراد وحل المشكلات الاقتصادية مثل البطالة ومستويات الفقر المرتفعة ومشكلات الدين العام والتضخم وغيرها من المشكلات، فقد أدت هذه السياسات إلى إلحاق خسائر فادحة بالمنتجين المحليين مما أدى إلى مزيد من البطالة وتراجع كبير في الإنتاج المحلي ومن ثم تراجع معدلات التصدير، وكذلك إرتفاع معدلات الفقر.

خلال الفترة 1995 و2002 قدم الرئيس البرازيلي آنذاك كاردوسو " محاولات عديدة لإصلاح الإقتصاد البرازيلي، حيث وضع خطة " الريال " التي كان هدفها دمج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي. واتجهت محاولاته الاصلاحية منحى تبني سياسات السوق الحرة والاستدانة الخارجية، حيث ارتفع الدين الخارجي من 150 إلى 250 مليار دولار خلال فترة رئاسته، وقد أدى هذا التضخم في الدين إلى أزمة إنعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي سواء من الجهات الدولية المانحة أو المستثمرين المحليين والأجانب. كما اتجهت سياسات " كاردوسو" أيضا نحو طرح سندات الدين الداخلي بفوائد مرتفعة مما شجع المستثمرين على التخلي عن الاستثمار المنتج لصالح شراء السندات الحكومية حتى ارتفع الدين الداخلي بنسبة 900%، وهكذا انحرفت محاولاته إلى مزيد من الأعباء على الأجيال القادمة ولم تحقق تقدما في الإنتاج بل تقدما فقط في قطاع المال وزيادة في الديون وتعقيد أكبر لأزمة الثقة، وبالطبع إستمرار الأوضاع الإقتصادية المتردية للطبقات الفقيرة.

وقبيل إنتهاء فترة رئاسته وبالتحديد في جويلية 2002 سعى كاردوسو سعيا مستميتا للحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي، وراح يتعهد باتخاذ خطوات للتصدي لانعدام الثقة. وفي شهر أوت من نفس العام رد الصندوق بأنه على استعداد لإقراض البرازيل قرضا بـ: 30 مليار دولار ولكن عقب الانتخابات الرئاسية ومعرفة توجهات الرئيس الجديد. وهكذا ترك كاردوسو الحكم مخلفا وراءه مشكـلات اقتصاديــة كبرى تلقي بظـلال الافلاس على البلاد، على الرغم من محاولاته الحثيثة لحل هذه المشكلات"[25].

3- عرض التجربة البرازيلية (سياسة الرئيس لولا داسيلفا لتحقيق النمو ومعالجة الفقر) :

" إننا نسعى إلى خلق الظروف المناسبة لجميع الناس في بلادنا للحصول على ثلاث وجبات لائقة في اليوم، كل يوم، من دون الحاجة إلى الإعتماد على التبرعات من أي شخص، فالبرازيل لا يمكنها تحمل هذا القدر من التفاوت، نحن بحاجة إلى القضاء على الجوع والفقر المدقع والإقصاء الإجتماعي. إن حربنا لا تهدف إلى قتل أي شخص – إنها تهدف إلى إنقاذ الأرواح "

لويس إيناسيو لولا دا سيلفا – رئيس الجمهورية البرازيلية -

خطاب التنصيب، الأول من جانفي 2003

من خلال ما تم التطرق إليه في الفقرة السابقة يمكننا القول أن " لويس أيناسيولولا دا سيلفا " الرئيس البرازيلي خلال الفترة 2003 – 2010 تسلم مقاليد حكم دولة تشرف على الإفلاس لعدم قدرتها على سداد دين خارجي كبير، وتعانى من أزمة ثقة حقيقية حالت دون حصولها على قروض جديدة بدعوى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على السداد، والأهم من كل ذلك أنه أصبح رئيسا لدولة يقترب عدد سكانها من 200 مليون مواطن يعاني أغلبهم من كوارث اجتماعية متمثلة في الفقر والجوع والبطالة وغيرها كما سبق ذكره، وسط آمال وطموحات عريضة من ناخبين أعطوه أصواتهم

ليكون لهم بمثابة طوق النجاة من هذا الظلم الاجتماعي الذي توارثته أجيال وراء أجيال في تلك الدولة وخاصة باعتباره رئيسا ذو خلفية عمالية وإنتماء يساري قوي.

يمكننا عرض سياسة الرئيس لولا داسيلفا لتحقيق النمو ومعالجة الفقر من خلال العناصر التالية:[26]

3-1- تنفيذ برنامج للتقشف:

نفذت البرازيل برنامجا للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة، والمهم أنه عند تولي "لولا" الرئاسة لم يتراجع عن هذا البرنامج الذي كان قد بدأه سلفه "كاردوسو" بل إستمر فيه وسط توقعات ومخاوف الطبقات العليا، حيث لجأ للصراحة والمكاشفة وأعلن أن سياسة التقشف هي الحل الأول والأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له والصبر على هذه السياسات، وقد كان له هذا بسبب شعبيته ونجاحاته المتتالية.

وقد أدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد ومن ثم ساهم ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وبناء عليه تلقت البرازيل نحو 200 مليار دولار استثمارات مباشرة من 2004وحتى 2011، بالإضافة إلى ذلك دخل ما يقرب من 1,5 مليون أجنبي للإقامة في البرازيل في 2011 وعاد نحو 2 مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد. وقد أدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة وهو ما يعنى توفير فرص عمل جديدة ومن ثم المساهمة في حل مشكلة الفقر. وبعد أن كان صندوق النقد الدولي يرفض إقراض البرازيل في أواخر عام 2002 أصبح الآن بعد ثماني أعوام من العمل في برنامج لولا الاقتصادي مدينا للبرازيل بـ: 14 مليون دولار.

3-2- تغيير سياسات الإقراض:

تم توفير تسهيلات إئتمانية حيث خُفضت سعـــر الفائـدة من 13.25% إلى 8.75 % وهو ما سهل الإقتراض

بالنسبة للمستثمرين الصغار، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر. وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68%.

3-3- التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن:

الواقع أن البرازيل تمتلك قدرات طبيعية ضخمة من أراضي زراعية شاسعة وأنهار وأمطار بوفرة كبيرة ومناخ جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في بلدان أخرى مثل البن وأنواع من الفواكه، وكذلك أيضا ثروات معدنية ونفطية هائلة. وقد إعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام في السنوات الأولى من حكم "لولا"،حيث استفادت من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي أدى إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعاني منه الاقتصاد البرازيلي قبيل عام 2003.

3-4- التوسع في الصناعة:

اتجهت السياسات الاقتصادية في هذا الشأن إلى الاهتمام بشقين للصناعة، الأول هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، وقد كانت هذه الصناعات بالفعل قائمة من قبل لكن حدث فيها توسعات نتيجة للتوسع في الزراعة والاكتشافات البترولية ومن ثم التوسع في هذه الصناعات والتصدير، أما الشق الآخر فهو الصناعات التقنية المتقدمة، حيث خطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعات السيارات والطائرات، ومن أهم الأمثلة على ذلك شركة (إمبراير*Embraer*)، والتي تعتبر ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية بعد إيرباص وبوينغ وأكبر شركة مصدرة في كل البرازيل، وتمثل طائرات شركة «إمبراير» 37% من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا. وقد تم إنشاء هذه الشركة من قبل النظام العسكري في 1969

ولكنها ظلت شركة خاسرة، حتى تم خصخصتها في عام 1994 في عهد الرئيس"كاردوسو"، ومن ثم أخذت في التقدم ولكنها حققت نجاحا كبيرا ومتميزا في السنوات الأخيرة.

3-5- تنشيط قطاع السياحة:

إن البرازيل بما تمتلكه من طاقات طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة وبقوة لجذب أفواج سياحية كبيرة، لكن الواقع إن هذه القدرات وحدها غير كافية، لهذا يجب أن يكون هناك جهود مبذولة لتنشيط السياحة، وقد شهدت البرازيل في الفترة السابقة نموا ملحوظا في هذا المجال، حيث ابتكرت نوع خاص من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات، فالبرازيل دولة تمتلك تراث شعبي شديد الخصوصية في الاحتفال عن طريق المهرجانات الجماهيرية التي تشهد حالة من الاحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والاستعراضات المبهرة، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا اللون الخاص من السياحة ونجحت في إستقبال 5 ملايين سائح سنويا.وهو الأمر الذي يساهم كذلك في إنعاش الاقتصاد وتحقيق مزيدا من النمو.

3-6- الطرق المباشرة لحل مشكلة الفقر (الإعانات الاجتماعية):

بعد عرض كل الجوانب السابقة من برنامج "لولا" الإصلاحي الاقتصادي يبقى الإشارة إلى الجانب اليساري من خطة الإصلاح الاقتصادي وهو الشق المتعلق بالإعانات الاجتماعية ورفع مستويات الدخل. وقد كان في قلب هذا الجانب هو سياسة الإعانة البرازيلية المعروفة بـ (بولسافاميليا *BolsaFamilia*)، وهو برنامج بدأ منذ منتصف التسعينيات أي في عهد "كاردوسو" قبل وصول "لولا" للحكم، ولكنه استمر في متابعة هذا البرنامج ويعود له الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع وضخ طاقة أكبر وأموال أكثر فيه. وقد كان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى 0,5 % من إجمالي الناتج المحلى بتكلفة تقدر بين 6 و 9 مليار دولار. ويقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها، على أساس أن تُعَرف الأسر الفقيرة بأنها الأسرة التي يقل دخلها عن 28 دولار شهريا.

والمهم هو ربط هذه المعونات بشروط صارمــة تشمل التزام الأسرة بإرسال أطفالها للتعليم والالتزام بالحصول على الأمصال واللقاحات للأطفال بشكل منتظم. وبعد التأكد من التزام الأسرة بالشروط السابقة تحصل الأسرة على دعم بمتوسط يبلغ تقريبا 87 دولار شهريا وهو ما يعادل 40% من الحد الأدنى للأجر في البلاد، وتصرف الإعانة عن كل طفل بحد أقصى ثلاثة أطفال، كما تصرف هذه الإعانات للأم بهدف ضمان صرفها لتحسين ظروف الأطفال والأسرة.وقد كانت انجازات هذا البرنامج باهرة خلال العقد الماضي، فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11مليون أسرة، وهو ما يعنى 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33% من الشعب البرازيلي.إذا برامج "لولا" لم تقض على الفقر تماما ولكنها حركت ملايين الأسر من منطقة الفقر إلى منطقة"الطبقة الوسطى الجديدة"، حيث تقول مؤسسة سيتيليم المتخصصة في أبحاث المستهلكين أنه قد صعد أكثر من 23 مليون شخص من الطبقتين (د) و(و) إلى الطبقة (ج)، وهى الطبقة التي يتراوح دخلها من 457 إلى 753 دولارا شهريا.

وبشكل عام فقد ساعد برنامج (*BolsaFamilia*) في خفض مؤشر جيني بنسبة 21% ، في حين أدت عمليات رفع الحد الأدنى من الأجور إلى خفض المؤشر بنسبة 32% . و يقول البنك الدولي أن دخل أفقر 10% من السكان يزيد بنسبة 9% سنويا في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2-4% سنويا، وهذا يعنى تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية. إذا فقد توصل "لولا" اليساري إلى العدالة الاجتماعية عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء الإعانات للأسر الفقيرة، وليس عن طريق تبنى سياسات التأميم، بمعنى أنه ترك قمة المجتمع وعمل على تحسين قاعدة المجتمع.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أنه على الرغم من المساعي الحثيثة لمقاومة الفقر، إلا أن الفقر ما زال موجودا والتفاوت الاجتماعي مازال كبيرا. لكن المهم أنه أقل مما كان وبنسب ومعدلات كبيرة وهذا يشير إلى أن الإستمرار على هذا المنوال سيعنى مزيدا من النجاح في إتمام الهدف.

وقد قال الرئيس لولا في أحد اللقاءات التليفزيونية ردا على سؤال حول إستمرار الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين فئات المجتمع البرازيلي، قال: (أنه لا يمكن حل مشكلات 500 سنة في 8 أعوام فقط.... لقد بدأت عملية العدالة الاجتماعية وعليها أن تستمر لتؤتي ثمار أكبر... وأنا أرى أن المهم في التقدم الاقتصادي ليس التقدم على مستوى الناتج المحلي الاجمالي فقط، ولكن الأهم هو الإنجاز في مجال السياسات الاجتماعية أو العدالة الاجتماعية....لقد زاد دخل السكان السود في عهدي بنسبة 220%...والفقراء أصبحوا يتسوقون من المراكز التجارية. وهو ما لم يكن متاحا لهم من قبل)

3-7- التوجه نحو التكتلات الاقتصادية:

من جهة أخرى لم تكتف البرازيل بالعمل على استخدام السياسات الاقتصادية الداخلية للنهوض بالاقتصاد البرازيلي، وإنما أيضا خطت خطوات متميزة على مستوى السياسات الاقتصادية الخارجية، من خلال منظمة (الميروكسور) وهى بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب وتشكلت باعتبارها اتفاقية للتجارة الإقليمية بين كل من البرازيل والأرجنتين والباراغواي والأوروغواي في عام 1991 وعضوية غير كاملة لفنزويلا وبوليفيا، وهي تعد اليوم رابع أكبر قوة اقتصادية في العالم، وقد إهتمت سياسة "لولا" الاقتصادية على المستوى الخارجي بالقيام بدور قوي في التأثير على النظام الاقتصادي العالمي من خلال اجتماعات (الميروكسور). ويرصد الباحثون الاقتصاديون تنامي ذلك الكيان الاقتصادي الجنوبي في الوقت الذي يتدهور فيه الاتحاد الأوروبي.

وعلى جانب آخر شكلت البرازيل مع روسيا والصين والهند مجموعة (البريكس BRICS) في عام 2009 ثم انضمت لهم جنوب أفريقيا في عام 2010، ويعتبر تجمع لخمس دول تعد صاحبة أكبر الإقتصاديات على مستوى الدول النامية، حيث يعادل الناتج الإجمالي المحلى لتلك الدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة. وقد قام هذا الكيان على أساس أطروحة مفادها أنه بحلول 2050 ستنافس اقتصاديات تلك الدول اقتصاد أغنى دول العالم،وتعد هذه المجموعة حاليا واحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرع الاقتصاديات نموا في العالم.

وخلاصة القول فإن إتباع سياسات التقشف أدى إلى استعادة الثقة في الاقتصاد البرازيلي ومن ثم زيادة الاستثمارات والإنتاج، كذلك أيضا تشجيع الصناعة والزراعة وتشجيع السياحة كل ذلك أدى إلى فرص عمل ومن ثم زيادة الدخل للبرازيليين، ومن جهة أخرى ساعدت برامج الإعانة الاجتماعية بشكل مباشر على رفع مستوى الدخل وتحسن المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة مما أدى إلى خلق قاعدة عريضة للطلب، وخاصة أن البرازيل دولة كبيرة في عدد السكان كان أغلبهم يعاني من الفقر الشديد وهو ما يعنى عدم القدرة على الشراء. ولكن مع تحسين دخلهم أصبحت هذه الطبقات تمثل قوة شرائية كبيرة ساعدت في ازدهار المشروعات الإنتاجية الوطنية ومثلت بديلا عن السوق الخارجي، وقد ظهر هذا بوضوح خلال فترة الأزمة العالمية في 2008، حيث كانت البرازيل أقل دول العالم تأثرا بالأزمة. فقد حققت البرازيل في العام 2008 نموا وصل إلى 5,1% وذلك لاعتبار الاقتصاد البرازيلي اقتصادا مغلق نسبيا يعتمد على السوق المحلى بنسبة كبيرة.

4- المؤشرات الأساسية عن تطور نسبة الفقر في البرازيل:

من أجل الوقوف على حقيقة ما تم جنيه من ثمار (فيما يخص تراجع نسبة الفقر في البرازيل) نتاج السياسات الاقتصادية المطبقة من طرف الرئيس لولا دا سيلفا سنقوم بعرض إحصائي لأهم المؤشرات التي تبين تراجع نسبة الفقر خلال الفترة 2003 و 2009.

الجدول (1) يوضح تطور عدد ونسبة الفقراء في البرازيل خلال الفترة 1999 - 2009، وذلك من أجل معرفة أثر برامج لولا دا سيلفا في معالجة ظاهرة الفقر، حيث تم إستخدام المعدل المرجح لخط الفقر لسكان كل منطقة والمقدر بـــ: 68,48 ريال برازيلي.

الجدول (1): تطور عدد ونسبة الفقراء في البرازيل خلال الفترة 1999 – 2009

المكان	1999		2003		2009		التغير 2009 – 2003	
	عدد الفقراء بالألف نسمة	نسبة الفقر	عدد الفقراء بالألف نسمة	نسبة الفقر	السكان بالألف نسمة	نسبة الفقر	عدد الفقراء بالألف نسمة	نسبة الفقر
المناطق الحضرية الكبرى A	9003	%19,1	12208	%22,0	6535	%11,0	5673-	%11-
المناطق الحضرية B	20027	%25,5	24598	%26,1	14864	%14,4	9734-	%11,7-
القرى C	15012	%42,7	13299	%45,4	8174	%28,4	5125-	%17 -
البرازيل D	44043	%27,8	50105	%28,1	29574	%15,4	20531-	%12,7 -

المصدر: ماوروإدواردو ديل غروسي، الحد من ظاهرة الفقر في البرازيل، مركز الدراسات الزراعية والتنميـــة الريفية (NEAD)، برنامج القضاء على الجوع – التجربة البرازيلية -، ص 298.

كما يمكن تمثيل هذه المعطيات من خلال الشكلين البيانيين التاليين:

الشكل (1): تطور عدد الفقراء في البرازيل خلال الفترة 1999 – 2009 (الوحدة: ألف نسمة)

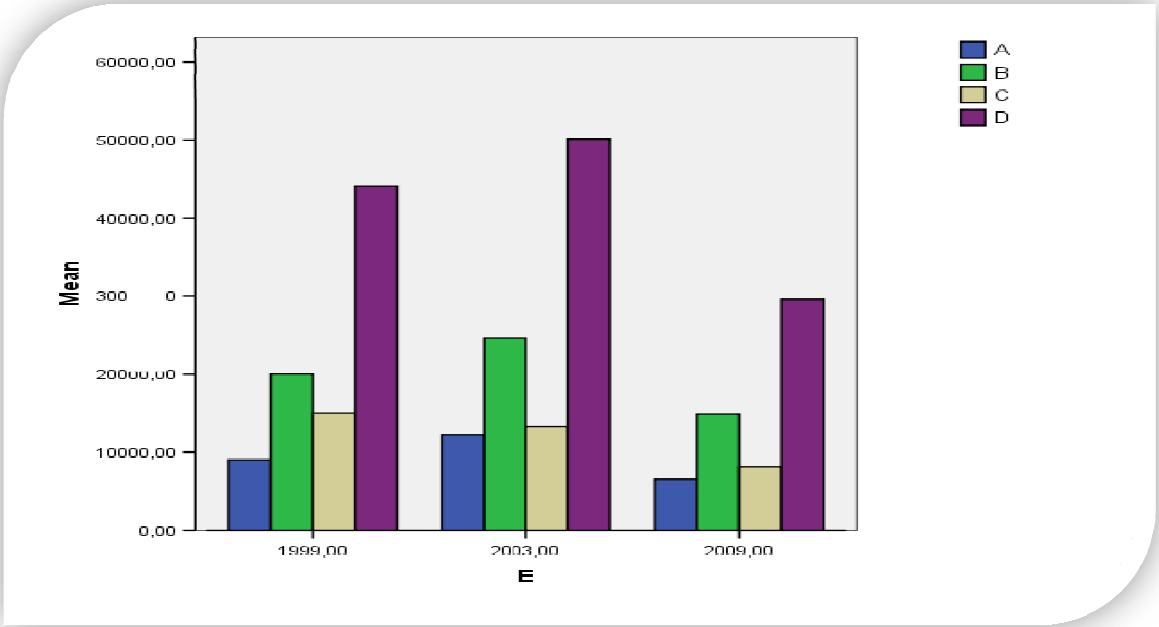

المصدر:ماوروإدواردو ديل غروسي، الحد من ظاهرة الفقر في البرازيل، مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية (NEAD)، برنامج القضاء على الجوع – التجربة البرازيلية -، ص 298، بالاعتماد على برنامج spss.

الشكل (2): تطور نسبة الفقراء في البرازيل خلال الفترة 1999 – 2009 (الوحدة: %)

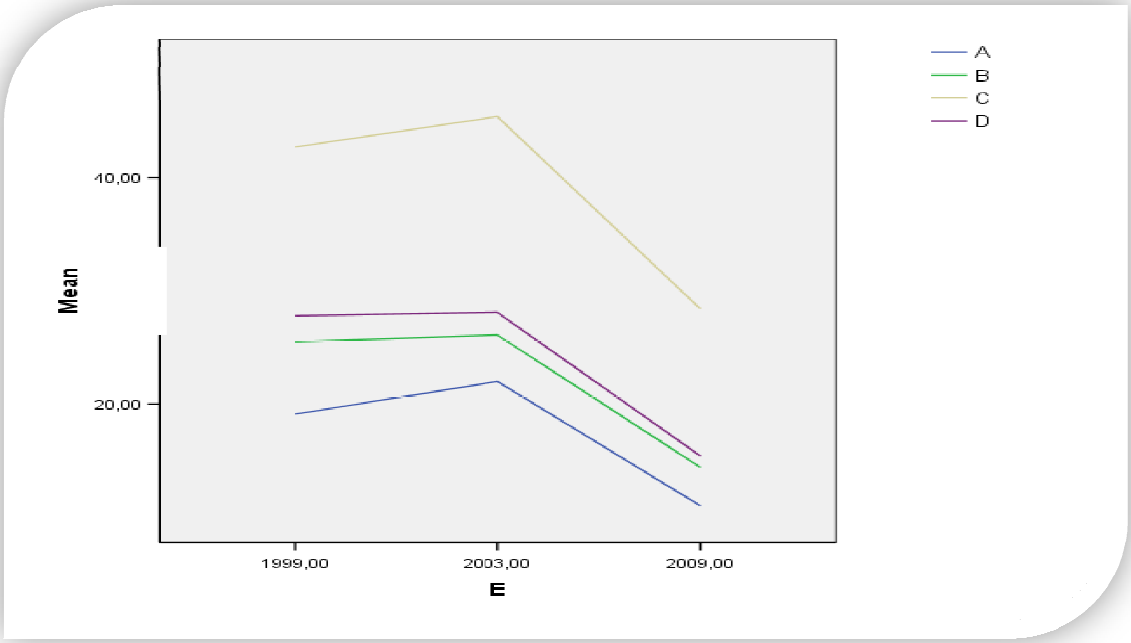

المصدر: ماوروإدواردو ديل غروسي، الحد من ظاهرة الفقر في البرازيل، مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية (NEAD)، برنامج القضاء على الجوع – التجربة البرازيلية -، ص 298، بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال الشكلين البيانيين السابقين يتضح أن عدد الفقراء إرتفع بين سنتي 1999 و2003 من 44,043 مليون نسمة (27,8%) إلى 50,105 مليون نسمة (28,1%) ثم تراجع بعد 2003 ليصل إلى 29,574 مليون نسمة (15,4%) خلال 2009، مما يعني أن عدد الفقراء تراجع بشكل كبير وحاد بين سنتي 2003 و2009 حيث تم تخليص ما يزيد عن 20 مليون شخص من شبح الفقر.

وقد تناقص عدد الفقراء بحدة أكبر في المناطق الحضرية بين سنتي 2003 و2009، حيث تم تخليص 10 ملايين شخص من الفقر، تليها المناطق الحضرية الكبرى، حيث سجل إنخفاض بـــ: 5,6 مليون شخص، والمناطق الريفية التي عرفت إنخفاضا يقدر بـــ: 5,1 مليون شخص، غير أن الإنخفاض الأكبر في نسب الفقر قد حدث في المناطق الريفية، حيث إنخفض بنسبة 17%.

وقد كانت المنطقة الشمالية الشرقية هي أول منطقة لوحظ فيها الإنخفاض الأشد في عدد الأشخاص الفقراء، فقد تم تخليص 9 ملايين شخص من الفقر ما بين 2003 و2009، كما إحتلت المنطقة الجنوبية الشرقية الدرجة الثانية بـــــ: 6,5 مليون شخص تم تخليصهم من الفقر، لا سيما في المناطق الحضرية الكبرى حيث تم تسجيل إنخفاض يقدر بـــ: 2,9 مليون شخص تقريبا.

من خلال البيانات السابقة نلاحظ أن الفترة ما بين 2003 و2009 (فترة حكم " لولا ") عرفت تراجعا حادا في عدد الفقراء بالبرازيل وهو ما يؤكد نجاعة السياسات الإقتصادية المتبعة في سبيل القضاء على الفقر.

إن ما يمكن ملاحظته حول التجربة البرازيلية هو أن نتائجها فيما يخص التخفيض من حدة الفقر استدامت واستمرت إلى ما بعد حكم لولا دا سيلفا، أي أن التجربة البرازيلية ليست مرحلية ومؤقتة بل هي تجربة مستدامة تتطلع

لتحقيق أهداف الأجيال اللاحقة، والجدول (2) يبين تطور نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر 1,25 دولار في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية، وكذا تطور نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر دولارين في اليوم.

الجدول (2): تطور نسبة الفقراء في البرازيل، الذين يعشون تحت خط الفقر 1,25 دولار ودولارين يوميا

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012
نسبة الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولارين يوميا (%)	20,3	19	19,4	17,5	15,5	12,9	12,1	10,2	9,5	8,2	6,8
نسبة الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا (%)	10,2	8,9	9,6	8,1	7,2	5,9	5,8	4,9	4,7	4,5	3,8

المصدر: البنك الدولي، www.banquemondiale.org، تاريخ الاطلاع: 30 جوان 2015، الساعة 19:30.

من خلال الشكل (2) يتضح أن نسبة الفقر استمرت في التراجع بعد سنة 2009، حيث انتقلت حسب معيار دولارين في اليوم من 9,5% سنة 2009 إلى 8,2% سنة 2011 ثم إلى 6,8% سنة 2012. أما حسب معيار 1,25 دولار يوميا فقد تراجعت نسبة الفقر أيضا من 4,7% سنة 2009 إلى 4,5% سنة 2011 لتصل إلى 3,8% سنة 2012، وما يؤكد هذا التراجع هو تحسن العدالة في توزيع الدخل بين المواطنين بالبرازيل، وهو ما يوضحه تطور معامل جيني المدرج بالجدول (3).

الجدول (3): تطور معامل جيني لتوزيع الدخل بالبرازيل خلال الفترة 1998 - 2012

السنة	1998	2001	2003	2004	2007	2011	2012
معامل جيني (%)	60,7	59,3	58,0	56,9	55,2	53,1	52,7

المصدر: البنك الدولي، www.banquemondiale.org، تاريخ الاطلاع: 30 جوان 2015، الساعة 01:06.

من خلال الجدول (3) يتبين أن معامل جيني تحسنت قيمته خلال الفترة 1998 –2012، حيث إنتقل من 60,7% خلال 1998 إلى 52,7% خلال 2011، أي أن الفوارق في توزيع الدخل بين المواطنين في البرازيل تناقصت بشكل تدريجي من سنة لأخرى. كما نلاحظ أن هذا التراجع كان بطيئا وهو ما يعكس صعوبة تحقيق العدالة، وأنها تتطلب وقتا طويلا من أجل تحقيقها.

وإذا أردنا أن نتساءل حول أهم الأسباب المفسرة لهذا النجاح (تراجع نسبة الفقر والفوارق الاجتماعية) الذي حققته البرازيل فإننا نجد لتحسن المناخ السياسي دورا فاعلا في ذلك، وهذا ما تثبته مؤشرات الحوكمة في البرازيل خلال الفترة 2004 – 2013. وقد اكتفينا ببعض المؤشرات المهمة التي يعتمد عليها البنك الدولي، وهو ما يوضحه الجدول (4):

الجدول (4): تطور مؤشرات الحوكمة في البرازيل خلال الفترة 2004– 2013:

مؤشر الحكم	السنة	النسبة (%)	التقدير	مؤشر الحكم	السنة	النسبة (%)	التقدير
التمثيل السياسي (الصوت والمساءلة)	2004	60	0	نوعية التنظيم والاجراءات	2004	57	0
	2005	63	0		2005	54	0
	2006	61	0		2006	54	0
	2007	62	0		2007	53	0
	2008	63	1		2008	54	0
	2009	62	0		2009	55	0

	2010	65	1		2010	55	0
	2011	63	0		2011	56	0
	2012	61	0		2012	55	0
	2013	59	0		2013	55	0
الاستقرار السياسي وغياب العنف	2004	36	0	حكم القانون	2004	40	0
	2005	38	0		2005	37	0
	2006	36	0		2006	44	0
	2007	32	0		2007	42	0
	2008	34	0		2008	43	0
	2009	51	0		2009	49	0
	2010	47	0		2010	55	0
	2011	42	0		2011	56	0
	2012	48	0		2012	52	0
	2013	37	0		2013	52	0
فعالية الحكومة	2004	60	0	ضبط الفساد	2004	57	0
	2005	53	0		2005	52	0
	2006	46	0		2006	54	0
	2007	49	0		2007	55	0
	2008	52	0		2008	58	0
	2009	51	0		2009	56	0
	2010	54	0		2010	59	0
	2011	50	0		2011	63	0
	2012	50	0		2012	56	0
	2013	51	0		2013	55	0

المصدر: البنك الدولي، www.banquemondiale.org، تاريخ الاطلاع: 30 جوان 2015، الساعة 01:39

من خلال بيانات الجدول (4) نلاحظ أن مؤشرات الحوكمة بصفة عامة تقع ضمن المستوى المتوسط والمرتفع في بعض الحالات، وهذا ما هو واضح من خلال قيم التقدير التي تساوي 0 و 1 (لأن قيم المؤشرات تتراوح بين -2 و +2)، وهو يدل على أن المناخ السياسي والاقتصادي في البرازيل ساهم نوعا ما في نجاح هذه التجربة. وقد سجلت النسبة المئوية للمؤشرات أعلى معدل لها في مؤشر المساءلة حيث بلغ 65%، بتقدير يساوي الواحد سنة 2010، مما أثر على مؤشر ضبط الفساد الذي ارتفع هو أيضا إلى 63% سنة 2011.

6- الدروس المستفادة من التجربة البرازيلية:

بعد استعراض التجربة البرازيلية في مجال مكافحة الفقر، يمكن أن نستخلص مجموعة من الدروس التي قد تستفيد منها الدول النامية، خاصة تلك الدول التي يعتبر اقتصادها شبيها باقتصاد البرازيل مثل الجزائر.

أ- الإرادة السياسية القوية والرؤية الواضحة للواقع: إن أول ما يستفاد من هذه التجربة هو أنه بالرغم من شساعة مساحة البرازيل وكبر عدد سكانها إلا أنها استطاعت التغلب على كل ما من شأنه أن يعيق عملية التنمية والقضاء على الفقر، وهذا لم يأت صدفة بل بالإرادة السياسية القوية والرؤية الواضحة لواقع البرازيل. ذلك ما تجسد فعلا من خلال مجموعة من السياسات والبرامج التي حققت من خلالها الأهداف المرجوة؛

ب- توفر الثقة اللازمة بين أصحاب القرار ومنفذيه: لا يمكن لأي برنامج موجه للشعب أن ينجح دون توفر الثقة اللازمة بين أصحاب القرار ومنفذيه، وهو ما يحتم ضرورة توفر الصدق والشفافية في التعامل مع الشعب من طرف أصحاب القرار. فارتفاع مؤشر المساءلة الموضح بالجدول (4) دليل على ارتفاع مؤشر الشفافية، لأن العلاقة بينهما طردية، وهذا ما ساهم في نجاح هذه التجربة؛

ج- ضرورة المشاركة الشعبية: لقد كان برنامج التقشف الذي طبقه "لولا دا سيلفا" بمثابة مخاطرة، حيث أن الشعب البرازيلي وضع كل ثقته في هذا الرجل لدافع أساسي ألا وهو القضاء على الفقر وحل مشاكل الفقراء ومقاومة الجوع، وقد كان من المنطقي أن تؤدي سياسات التقشف إلى مزيد من المعاناة لدى الفقراء، لكن الدرس الحقيقي المستفاد من هذا الموقف هو أن صدقه وإعلانه بكل شجاعة إلى شعبه أنه لا مفر من الالتزام بهذا البرنامج للخروج من الأزمة الاقتصادية وتوجهه بشكل مباشر إلى الشعب ليطلب دعمه في تنفيذ برنامجه الاقتصادي هو ما كتب له النجاح. وهو تجسيد آخر لأحد أهم مؤشرات الحوكمة، ألا وهو المشاركة الشعبية، حيث أن هذا المؤشر يعتبر أحد مؤشرات التمثيل السياسي الموضح بالجدول (4)؛

د- توفر المناخ الديمقراطي الملائم لعملية التنمية والقضاء على الفقر: إن ضرورة توفر مناخ ديمقراطي ملائم لعملية التنمية والقضاء على الفقر، هو ما جعل البرازيل تحقق انجازا اقتصاديا كبيرا على أرض الواقع، ومن المهم الإشارة إلى أن "لولا" وصل إلى الحكم بعد نحو 17 عاما من بدأ عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية المؤسسية بعد فترة طويلة من الحكم العسكري القمعي في البلاد. ومن الجدير بالذكر أن "لولا" لم يكن له أن يحقق هذا التقدم الاقتصادي في ظل غياب الديمقراطية أو حتى في أثناء سنوات التحول الديمقراطي الأولى. وهو تجسيد آخر لأحد أهم مؤشرات الحوكمة، ألا وهو الديمقراطية، حيث أن هذا المؤشر يعتبر أحد مؤشرات التمثيل السياسي الموضح بالجدول (4)؛

هـ- وضع بذور للتنمية تكون منطلقا لتحقيق التنمية مستقبلا: قد لا نستطيع تحقيق تقدم اقتصادي ملموس، لكن هذا لا يعني عدم وضع على الأقل بذور للتنمية من أجل جعلها منطلقا في تحقيق التنمية مستقبلا، فعلى الرغم من أن النجاح والتقدم الاقتصادي كان حليف "لولا" إلا أنه لا يمكن إغفال وضع بذور الإصلاح في عهد سلفه "كاردوسو"، حتى أن برنامج (بولسا فاميليا) الشهير انطلق في عهد "كاردوسو" وكذلك أيضا إنشاء منظمة (الميروكسور) الإقليمية كما سبقت الإشارة إليه؛

و- الحفاظ على قواعد الديمقراطية ومكتسباتها: وذلك قصد إتاحة الفرصة للآخرين من أجل المشاركة بأفكار جديدة من شأنها تحقيق تقدم في عملية التنمية، فتحقيق النجاح واكتساب الشعبية العارمة لم تجعل "لولا" يستغل ذلك ويسعى لتغيير الدستور البرازيلي ليتمكن من إعادة ترشيحه مرة ثالثة كما فعل جاره "شافيز" في فنزويلا، على الرغم من التأكيد أن هذا الأمر كان بالفعل مطلبا برازيليا شعبيا حقيقيا؛

ز- مراعاة حقوق الطبقات الغنية: تقدم التجربة البرازيلية تصورا عن حل المشكلات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والفقر يلخص في أن هذا الأمر لا ينبغي أن يتم بعيدا عن مراعاة حقوق الطبقات الغنية، ليس فقط باعتبارهم جزء من مواطني الدولة لهم كافة الحقوق وإنما أيضا من باب أن حماية حقوق المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب يؤدى إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل وهو ما يصب في النهاية لصالح النمو الاقتصادي بشكل عام وتحسين حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص؛

ح- تحويل مسار أبناء الفقراء حتى لا يكون الفقر والمرض وراثيا وطبقيا: فقد قدم برنامج (بولسا فاميليا) تجربة تستحق الدراسة والتكرار، فهو لم يكن برنامج لإعطاء أقساط مالية لمساعدة الفقراء فقط، وإنما كان برنامجا مشروطا كما سبقت الإشارة، حيث أن المواطن لا يحصل على هذه الإعانة إلا في حالة إلتزامه بإرسال أولاده إلى المدارس أو التزامه بإعطائهم الأمصال الوقائية. إذا فقد كان هدف البرنامج هو مساعدة الأسر حتى تستطيع أن تترك الأطفال يتعلمون ولا يجبروهم على ترك الدراسة من أجل العمل، وهنا تكمن الاستفادة الحقيقية وهي تحويل مسار أبناء الفقراء حتى لا يكون الفقر والمرض وراثيا وطبقيا؛

ط- الاهتمام بتطوير الإنتاج المحلي سواء الزراعي أو الصناعي: وفي الوقت نفسه إتباع سياسات اقتصادية تكون من شأنها رفع القدرة الشرائية المحلية لحماية الاقتصاد الوطني من أن يكون عرضة للازمات الاقتصادية العالمية التي

تعصف بالاقتصاد العالمي اليوم، كما لا يمكن إغفال أن هذا هو ما جعل البرازيل تكون أقل دول العالم تأثرا بالأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي وصلت ذروتها في 2008؛

ي- الإرادة الشعبية الحقيقية والوعي الجماهيري: إن التجربة البرازيلية لم تكن فقط تجربة "لولا دا سيلفا" أو سلفه "كاردوسو" أو خليفته "روسيف"، بل هي تجربة نجاح ما كان لها أن تحدث لو لم تتوفر الإرادة الشعبية الحقيقية والوعي الجماهيري لأهمية النهوض، فالشعب البرازيلي بطبقاته الفقيرة هو من تحمل أعباء سياسات التقشف حتى تعافى الاقتصاد البرازيلي وهو الذي ينتج ويصدر رغم وجود عصابات المخدرات، كما أنه هو من استطاع تقديم عروض ناجحة وقوية وصادقة مكنت البرازيل من الحصول على تنظيم أهم حدثين رياضيين في العالم وهما بطولة كأس العالم في 2014 بعد منافسة قوية مع الولايات المتحدة والتي كان يتزعم حملة الترويج لها الرئيس أوباما بنفسه، بالإضافة إلى الألعاب الاولمبية في 2016 والتي فازت بها ريو دي جانيرو بعد منافسة قوية مع مدريد لتكون بذلك أول دولة في أمريكا الجنوبية تقام بها الأولمبياد في التاريخ، وقد قال لولا في كلمة مؤثرة تعليقا على فوز بلاده بتنظيم الاولمبياد وهو يبكي "لقد ساعدت روح البرازيل مدينة ريو على الفوز بالأولمبياد في مواجهة مدريد وشيكاغو وطوكيو، لقد قدمت المدن الأخرى عروضا بينما قدمنا قلبا وروحا"، وأضاف "أعترف لكم بأنني لو مت الآن فإن حياتي ستكون ذات معنى وقيمة، لا يمكن لأحد الآن أن يشكك في قوة الاقتصاد البرازيلي وعظمتنا الاجتماعية وقدرتنا على تقديم خطة ناجحة".

- الهوامش:

(1)- إبن منظور، لسان العرب، (القاهرة، دار المعارف) ، ص3444.

(2)- إبن منظور، المرجع السابق، ص3444.

(3)- البغدادي، المعونة، (مكة المكرمة، المكتبة التجارية) ، ص441.

(4)- إبن منظور، مرجع سبق ذكره، ص3445.

(5)- محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي، (بيروت، دار الفكر)، ص د ت 492/1.

(6)- محمد بن ادريس الشافعي، الأم، (ط2، بيروت، دار المعرفة، 1393 هـ)، ص 93/4.

(7)- زين بن ابراهيم، البحر الرائق، (بيروت، دار المعرفة)، ص د ت 258/2.

(8)- ابن تيمية، فتاوى ابن تيمية، (مكتبة ابن تيمية)، ص د ت 569/28.

(9)- كمال حطاب، دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الثامن عشر، العدد 4، 2002، ص1304-1305.

(10)- الطيب لحيلح ومحمد جصاص، الفقر...التعريف ومحاولات القياس، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010. جامعتي أم البواقي وقسنطينة، ص168.

(11)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، ص25.

(12)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، (ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 43.

(13)- سعد بن محمد العبيد، الفقر مستوياته وعلاجه، أوراق عمل، ص1، تاريخ الإطلاع: 15 جويلية 2015 http://halasaeedelsharkawey.297m.com/uploads/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1.pdf

(14)- حسن طبرة، الفقر.. مفهومه وأنواعه، (الحوار المتمدن العدد 2303، 2008/6/5)، مواضيع وأبحاث سياسية، تاريخ الإطلاع: 15 جويلية 2015 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=136836

(15)- عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، (ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط/ فبراير 2001)، ص21.

(16)- ديبا ناريان، الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة عن التعبير، (مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2000)، مجلد 37، عدد 4، ص 18.

(17)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

(18)- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 44.

(19)- مصطفى محمود عبد السلام، المعالجة الإسلامية للتخلف الاقتصادي، (ط1، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، 2012)، ص53.

(20)- منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد 5، سبتمبر 2010، ص6.

(21)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، تقرير 2010، ص33.

(22)- حمزة كريم محمد، الفقر... تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي، الفقر والغنى في الوطن العربي، (بغداد، بيت الحكمة، 2002)، ص46.

(23)- سعد بن محمد العبيد، مرجع سبق ذكره. ص1،2

(24)- تييجوكافالاكانتي، إقتصاد البرازيل مقومات الصعود لمصاف الدول العظمى، (مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة ملفات القوة الصاعدة (3) 2010، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية)، ص58.

(25)- أمل مختارّ، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=84 ، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2013.

(26)- أمل مختارّ، تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل: نموذج استرشادي لمصر، المرجع السابق. http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=84 ، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2013.